السياحة والشؤون تضعان آليات جديدة لانتساب العاملين في المنشآت السياحية إلى التأمينات الاجتماعية

وزير السياحة لـ«الوطن»: ١٥٠ ألف شاب وشابة يعملون في منشآت القطاع السياحي ونسبة متواضعة منهم مسجلة لدى التأمينات

وزير الشؤون: التشبيك بين المعاهد السياحية ومراكز تمكين الشباب لردم الفجوة بين الخريجين ومتطلبات سوق العمل

محمد ركان مصطفى

وقعت وزارتا السياحة والشؤون الاجتماعية والعمل محضر اجتماع بهدف الإشراف المشترك وضبط آليات انتساب العاملين في المنشآت السياحية إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفروعها في المحافظات.

وزير السياحة محمد رامي رضوان مرتيني أكد لـ«الوطن» أهمية الاتفاق بما يخص تسجيل العمالة في قطاع السياحة، لما في ذلك من حماية لحقوق العاملين وتحصين لرب العمل من أي حوادث.

وأشار إلى وجود تباين بين عدد العاملين في القطاع السياحي والمسجلين لدى مديريات الشؤون الاجتماعية، كاشفاً عن وجود ما يزيد على ١٨٠ ألف شاب وشابة يعملون في منشآت القطاع السياحي، نسبة متواضعة فقط مسجلة لدى التأمينات الاجتماعية.

وأوضح أن الاتفاق وضع توصيف للمهن والوظائف في المنشآت السياحية بمختلف أنواعها، (مطاعم، فنادق، مكاتب...)، كما أنه يأتي تطبيقاً للقانون ٢٣ الذي يتضمن إلزام المنشآت السياحية، بتعيين طلاب وخريجي مؤسسات التعليم والتدريب السياحي والفندقي.

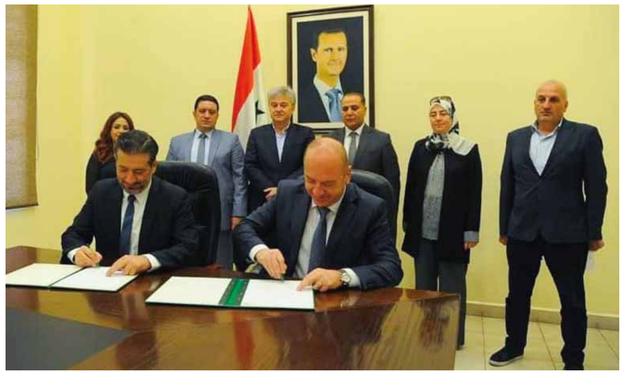

مرتيني أكد استعداد الوزارة بالتعاون مع الشؤون الاجتماعية والعمل لعقد ملتقى فرص العمل، على أن يتم هذا العام في محافظتي دمشق وحلب، لافتاً إلى رغبة الوزارة بتوسيع مظلة المشاركة لتشمل قطاع التأمين والمصارف في الملتقى، والمنشآت التابعة لوزارة الصناعة.

من جهته وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي عماد الدين المنجد أكد خلال الاجتماع ضرورة تعزيز الرؤية المشتركة والعمل بين الوزارتين من خلال شراكة فاعلة والاستفادة من الخبرات الموجودة لمواجهة التحديات التي تواجه العمل.

ولفت إلى توسيع مشاركة القطاعات الاقتصادية في ملتقى فرص العمل القادم ليشمل شركات التأمين والمصارف والمنشآت الصناعية والحرفية، والتشبيك بين المعاهد السياحية ومراكز تمكين الشباب لردم الفجوة بين الخريجين ومتطلبات سوق العمل.

هل أصبح توسع المنطقة الصناعية بحماة نقمة على المدينة والصناعيين؟

حوراني: التأخر شماعة لعدم التزام المخصصين بفروقات الأسعار

حماة- محمد أحمد خبازي

بدلاً من أن يكون نعمةً لمدينة حماة، وسبيلاً لإراحتها من التلوث السمعي وضوضاء المهن والمنشآت المُقلقة للراحة، أصبح توسع المنطقة الصناعيّة فيها نقمةً، وذلك لتأخر الحرفيين والصناعيين المخصصين بمقاسم حرفية وصناعية في تنفيذ الأبنية والمنشآت تمهيداً لنقلهم من ضمن المخطط التنظيمي إلى هذا التوسع، بالإضافة لتأخرهم في تسديد ما يترتب عليهم من أقساط، ولاسيما مع ارتفاع تكاليف تنفيذ البنى التحتية الذي يتفاقم يوماً بعد يوم، بالإضافة لتوقف أو تأخر مجلس مدينة حماة عن استكمال تنفيذ البنى التحتية لعدم توافر الاعتمادات اللازمة!

وبيّن رئيس مجلس المدينة مختار حوراني لـ«الوطن»، أنه تمت مناقشة واقع هذه المنشآت خلال الاجتماع الذي ترأسه وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف يوم السبت الماضي بالمحافظة، وأن مشكلة توسع المنطقة الصناعية بحماة الواقعة على طريق سلمية، ومساحته نحو ٢٥٤ هكتاراً، مشكلة مزمنة وقد طلب الوزير معالجتها بالسرعة الكلية ووفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، ومن دون أي تلكؤ أو تأخير، لما لذلك من منعكسات سلبية على المدينة والمخصصين بمقاسم، وحتى لا تتفاقم الخسائر المالية وفروقات الأسعار نتيجة ارتفاع سعر الصرف أكثر مما هي متفاقمة.

وذكر حوراني أن التأخر بتنفيذ البنى التحتية كان بسبب الأزمة التي عصفت بالبلاد، وقد اكتتب الحرفيون والصناعيون على مقاسم في هذا التوسع بالعام ٢٠١٢ و٢٠١٧، وبسعر المتر آنذاك ٧٠٠٠ و٢٠٠٠ ليرة، وكان يجب أن تنفق التحصيلات من المكتتبين على تنفيذ البنى التحتية، ولكن كل مشروعات مجلس المدينة توقفت آنذاك، وبالتالي وصلنا إلى هذا اليوم الذي يطالب فيه المكتتبون والمخصصون بتنفيذ البنى التحتية، فيما يطالبهم مجلس المدينة بفروقات أسعار وفقاً للرائج اليوم، وهذا ما خلق مشكلة كبيرة.

فإذا اكتفى مجلس المدينة بالأسعار التي استوفيت آنذاك، فسيقع بعجز ونقص في تمويل تنفيذ البنى التحتية، علماً أن العقود تلزم المخصصين بتنفيذ مشاريعهم بمقاسمهم خلال ٣ سنوات، وإذا لم ينفذوا يلغى تخصيصهم.

ولفت حوراني إلى أن مجلس المدينة كان قد أبرم عقداً مع شركة الكهرباء، وتم تنفيذ ٧٥ بالمئة منه ولكنه لا يلبي حاجة سوى جزء من المنشآت القائمة، إضافة لبئر مياه لتزويد المقاسم بالمياه، وكذلك تم تأمين الحراسة اللازمة.

> سيتم إلغاء تخصص كل من لا يلتزم بتشييد منشأته

وأشار إلى أن العديد من المستثمرين يتخذون من التأخر بتنفيذ البنية التحتية، شماعة لعدم الالتزام بتشييد معاملهم أو منشآتهم التي خصصوا بها منذ سنوات طويلة، ومنهم من استخدم مقسمه للمتاجرة!.

والدليل على ذلك أن العديد منهم اشترى مقاسم على طريقي سلمية ومحردة وأقاموا عليها منشآت حرفية وصناعية، رغم أنها غير مخدمة بالبنية التحتية!. في حين أن المقاسم التي خصصوا بها مستملكة ورخيصة بل وأرخص من العقارات التي اشتروها، ومخدمة نوعاً ما بالبنية التحتية.

وأضاف حوراني: وحالياً لا بد من تعديل قيمة المقاسم المخصصة لهم إلى نحو ٣٠٠ ألف ليرة للمتر المربع، علماً أن هذا المبلغ لا يقارن بسعر المتر آنذاك إذ يعد زهيداً مقارنة بالتضخم الحاصل.

وأكد حوراني أنه بناء على توجيهات وزير الإدارة المحلية، سيبادر مجلس المدينة بإجراءات لتحفيز الحرفيين والصناعيين للالتزام بنقل منشآتهم من ضمن المخطط التنظيمي إلى توسع المنطقة الصناعية، ومنها إلغاء التخصص لمن لم يرخص لتنفيذ منشآته، أو لمن رخص ولكنه لم يستكمل التشييد والبناء في مقسمه.

وذكر حوراني أن الوزير شدد على معالجة هذا الملف كحزمة واحدة وليس حسب وضع أو مصلحة كل مستثمر بمفرده، لكون التأخر بالمعالجة لا يخدم الناس ولا المدينة، إذ من مصلحة المدينة تجميع الخدمات والمهن والصناعات في توسع المنطقة الصناعية، وأن المقسم هو للمهني أو الصناعي أو الحرفي الجدي وليس للتجارة.

وبيّن مصدر في الأمانة العامة للمحافظة لـ«الوطن»، أن موقع توسع المنطقة الصناعية في حماة يحظى بعدة مزايا أبرزها إمكانية التوسع شرقاً، وقربه من شبكة الطرق المركزية في حمص وحماة وسلمية.

وأوضح أن مساحة التوسع نحو ٢٥٤ هكتاراً، وقد تمت تجزئته إلى ٤ أجزاء، والأول تم تخصيصه للحرفيين أصحاب الصناعات الخفيفة وللمهن، وعدد مقاسمه ٩٦٠ مقسماً، ونسبة تجهيزه بالبنى التحتية ٥٠ بالمئة.

ولفت إلى أن عدد المقاسم التي باشر أصحابها بالبناء فيها والمبنية حتى تاريخه نحو ٢٠٠ مقسم، و٣٠ مبنية على الهيكل و٢ مستثمرة.

أما الجزء الثاني فهو مخصص للصناعيين من أصحاب الصناعات المتوسطة الكيميائية والهندسية والنسيجية، وفيه مساحة مخصصة للقطاع العام، فيما خصص الجزء الثالث للصناعيين أصحاب الصناعات المتوسطة الغذائية ونسب تجهيزه بالبنى التحتية ٢٥ بالمئة.

والجزء الرابع مخصص للحرفيين أصحاب الصناعات الخفيفة كمسالخ الفروج والأجبان والألبان وصيانة السيارات والأحذية والأبسطة، وبعدد مقاسم متوقع ٧٠٠ مقسم وهو غير مجهز بالبنى التحتية المطلوبة.

وأشار إلى أن تكلفة تنفيذ أعمال البنية التحتية لمشروعات التوسع بلغت حتى نهاية عام ٢٠٢١ نحو ٤,٣٣٦ مليارات ليرة.

وقد نفذت فيه طرق بقيمة عقدية وبنسبة تنفيذ ٤٠ بالمئة، وأعمال صرف صحي بنسبة ٣٦ بالمئة، وأعمال شبكة مياه بنسبة تنفيذ ٢٥ بالمئة.

الخضر ترتفع أكثر من ٣٠ بالمئة في اللاذقية

رئيس سوق الهال: معظم الخضر وافدة وأجور النقل تصل إلى ٣ ملايين

اللاذقية- عبير سمير محمود

تشهد أسعار الخضر ارتفاعاً غير مسبوق في محافظة اللاذقية بشكل تضاعف لأكثر من ٣٠ بالمئة خلال الأسابيع الأخيرة وتفاوت بين محل وآخر، وسط تساؤلات المواطنين عن الأسباب والإجراءات الرادعة من الجهات المعنية.

ورأى عدد من المواطنين أن الخضر باتت عبئاً ثقيلاً على ذوي الدخل المحدود بسبب ارتفاع سعرها بشكل كبير ليتجاوز سعر كيلو البطاطا ٥ آلاف ليرة، والخيار بين ٤٥٠٠ – ٥٥٠٠ ليرة، والفاصولياء المبروشة بـ١١ ألف ليرة وفاصولياء نوع عيشة خانم بـ١٧ ألف ليرة للكيلو الواحد، الكوسا بين ٧ – ٨,٥ آلاف ليرة، كيلو الباميا بين ٨ – ١٠ آلاف ليرة، والبادنجان بين ٣٥٠٠ – ٤ آلاف ليرة حسب نوعه، القلبقلة بين ٣٠٠٠ – ٤٨٠٠ ليرة للكيلو، متسائلين عن سبب غلاء هذه الأسعار بين الحين والآخر.

كما أشار مواطنون إلى ارتفاع أسعار الفواكه الصيفية بشكل غير منطقي حرمهم منها وخاصة فاكهة العنب، الذي وصل سعر الكيلو منه إلى ١٠ آلاف ليرة وبعض أنواعه يتجاوز ١١ ألفاً، وهي سابقة أولى من نوعها في المحافظة، كما يسجل التفاح أسعاراً تتراوح بين ٩٥٠٠ – ١٢ ألف ليرة، والخوخ يصل سعر الكيلو إلى ٩ آلاف ليرة سوريّة.

وأعاد رئيس لجنة سوق الهال في اللاذقية معين الجهني في حديث لـ«الوطن»، ارتفاع أسعار الخضر لارتفاع التكاليف بشكل عام، سواء أجور نقل أو عبوات وتحميل وغيرها من المستلزمات، مشيراً إلى أن حركة سوق الهال ضعيفة خلال هذه الفترة لعدم وجود مقومات شراء مقابل التكاليف الباهظة.

وذكر الجهني أن تكاليف أجور نقل الخضر من المحافظات الأخرى ارتفع بشكل كبير خلال الفترة الحالية، ليصبح أجر سيارة النقل من محافظة درعا على سبيل المثال بين ٣ – ٣,٥ ملايين ليرة، بعد أن كان خلال الفترة الماضية يتراوح بين ١ – ١,٥ مليون، إضافة لارتفاع أجور النقل الداخلية من السوق إلى المدينة ليصل إلى ٧٥ ألف ليرة بعد أن كان يتراوح بين ٢٥ – ٣٠ ألف ليرة.

وأشار إلى ارتفاع أسعار العبوات والفلينات حيث كانت تباع قبل هذه الفترة بمبالغ تتراوح بين ١٥٠٠ إلى ألفي ليرة، واليوم أصبحت الفلينة المستعملة بـ٥ آلاف ليرة، على حين أن سعر العبوة سعة ٦ كيلو غرام يصل إلى ٤٢٠٠ ليرة بعد أن كان ٢ – ٢٤٠٠ ليرة.

وأشار رئيس لجنة سوق الهال إلى عامل آخر لارتفاع أسعار الخضر ويتعلق بمبدأ العرض والطلب، إذ لا تغطي الخضراوات حاجة المحافظة، بسبب الموسم الانتقالي، قائلاً: نحن في مرحلة الانتقال من موسم لآخر، وندخل مرحلة التحضير لإنتاج موسم جديد، إذ إن البيوت البلاستيكية تتحضر لموسم خضر جديد وكل المتوفر في السوق وافد من المحافظات الأخرى.

وحسب النشرة التموينية التي اطلعت «الوطن» عليها، فقد حددت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية، أسعار الخضر والفواكه بأسعار جملة ومبيع للمستهلك والأخيرة تبدأ من ٤٨٠٠ ليرة لكيلو البطاطا للنوع الأول، والبندورة الأرضية ٤٥٠٠ للنوع الأول و٣٨٠٠ ليرة للنوع الثاني، والخيار يبدأ من ٣٢٠٠ – ٥٢٠٠ ليرة، والكوسا بين ٣ آلاف – ٣٥٠٠ ليرة، والفاصولياء بـ١٢ ألف ليرة، والبادنجان ٢٤٠٠ ليرة، واللوبياء ٨٥٠٠ ليرة للكيلو، والباميا ١٠ آلاف ليرة.

على حين سجلت أسعار الفواكه وفقاً لنشرة التموين، أسعاراً تبدأ من ١١ ألف ليرة للتفاح الكولدن، و٥ آلاف للنخب الثالث، والخوخ بين ٣٥٠٠ – ٨٢٠٠ ليرة، العنب الحلواني ١١ ألف ليرة، العنب الزيني ٧٥٠٠ ليرة للنخب الأول.

وحذرت المديرية من مخالفة الباعة للنشرة التموينية تحت طائلة المسؤولية وتنفيذ العقوبات المنصوص عليها بالأنظمة والقوانين النافذة، مشددة على ضرورة الإعلان عن الأسعار بشكل واضح وذلك وفقاً للنشرة الحالية حتى صدور نشرة جديدة.